مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال ندوة نسائية أقامها في مقره الانتخابي

جمال العمر: البلاد وصلت إلى مرحلة التراجع السياسي بسبب الغوغائية وانتهاك الدستور واقتحام مجلس الأمة

شدد مرشح الدائرة الثالثة جمال العمر على أهمية دور المرأة وتأثيرها في الانتخابات من خلال صناديق الاقتراع، مؤكدا انها تؤثر إن لم تكن أكثر فهي على الأقل بنفس تأثير الرجل إذ انها تشكل 58٪ من نسبة المقترعين، هذا الى جانب كونها الشخص الذي يشرف على تنشئة الأجيال القادمة وذات التأثير الأكبر على توجهاتهم.

وقال العمر خلال الندوة النسائية التي أقامها: «ان المرأة هي نواة الأسرة وهي التي تربي الجيل القادم الذي سيتولى عملية بناء هذا البلد»، مشيرا الى ان المرأة هي الأم التي تربي داخل البيت فإن الكويت هي أم الجميع وتدعو الى التآلف من أجل وحدتها.

وقال العمر ان البلاد وصلت الى مرحلة التراجع السياسي التي تعيشها بسبب الغوغائية وانتهاك الدستور واقتحام مجلس الأمة باسم القانون والدستور، مشيرا الى ان الذين قاموا بهذا العمل ليسو كويتيين وذلك لأن الكويتي يخاف على بلده من أي سوء كما انه يخاف على رفرفة علمه ولا يمكنه ان يتسبب له بأي أذى.

وعليه فإننا اليوم يجب ان نخاف من التدخل في القرارات القانونية والدستورية ومحاولة التشكيك فيها ويجب ان يبدأ الخوف مع دعوة طلاب المدارس الى التظاهر وغيرها من المظاهر التي أخلت بالمشهد السياسي.

وقال العمر انه على الرغم من مرارة ما آل اليه المشهد السياسي مؤخرا إلا انه لابد من التذكير به ليدرك أهالي الكويت بشكل عام والنساء بشكل خاص حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم في اختيار ممثليهم وذلك لأنهن يشكلن النسبة الأكبر من المقترعين، ودعا الى الاعتماد على الروح الموجودة داخل كل أم قائلا انها يجب ان تكون أقوى من إرادة كل مخرب في هذا البلد وهذه الإرادة هي التي ستقر وتخط مستقبل البلد.

وقال إن البعض يتحدث عن ربيع عربي في الكويت ظنا منهم ان الأغلبية الصامتة في البلد مسلوبة الإرادة غير ان هذه الإرادة ستتبلور في صناديق الاقتراع لاسيما ان الأمهات والسيدات هن صمام الأمان لمستقبل هذا البلد ودورهن في تصحيح الوضع في المعادلة السياسية، وكما كانت الكويت بحاجة الى أهلها أيام الاحتلال، اليوم هي بحاجة لتعاضد أهلها وقد قال صاحب السمو الأمير «أعينوني» وقد وصلت الرسالة لأهل الكويت الذين لابد أن يصححوا المسار ومن خلال التصدي للمؤامرات التي تحاك لهذا الوطن حتى من أهله.

وتابع: ان هناك من يحاول النيل من هذا البلد ومقدراته، مشيرا الى ان البلاد وصلت الى أعلى مستويات الدخل، حيث تبيع الكويت 3 ملايين و50 ألف برميل نفط بأعلى الأسعار ولكن للأسف على الرغم من ذلك لايزال التأزيم سيد الموقف وهو ما جعل أبناءنا خريجي الجامعات عاطلين عن العمل وهذا الأمر يحتاج الى تصد ومواجهة والى إيجاد الحلول الجذرية لهذه المشكلة.

وتحدث العمر عن بعض المشاكل التي تعاني منها القطاعات الخدماتية كالعلاج والتعليم اللذين لا يتناسب واقعهما مع نسبة الدخل التي سبق ذكرها على الرغم من ان الدستور يحمي اهل الكويت في أحلك الظروف، واضاف ان الكويت تملك الموارد والفكر ولكن هناك من يريد وضع العصا في الدواليب وشل النظام وفرض واقع التيارات السياسية، وقال ان هناك مافيات سياسية وضعت أهل الكويت في صراعات سياسية وتأزيمات واستجوابات حتى انهم باتوا يفكرون في استجواب رئيس مجلس الوزراء قبل تعيينه. وعن قضية البدون قال العمر ان اللجنة المشكلة برئاسة صالح الفضالة تقوم بدورها على أكمل وجه ليعطى كل ذي حق حقه، مشيرا الى ان هناك من غير مستحقي الجنسية من يحاول خلط الأوراق وتعطيل حصول المستحقين على حقوقهم ولكن حل هذا الأمر سيكون في المستقبل القريب، وأشار في رد على سؤال انه في حال وصوله الى المجلس سيطرح مشروعا يتيح لابن الكويتية المطلقة اختيار جنسيته التي يريدها عند وصوله الى سن الـ 21.

ودعا العمر الناس الى الاقتراع وعدم الشعور بالإحباط من الواقع السياسي وذلك ليستطيع أهالي الكويت إحداث التغيير لما فيه خير البلد وأهله.

● رندى مرعي

جمال العمر محييا الحاضرات وتبدو بجانبه والدته (فريال حماد)

جانب من ناخبات الدائرة الثالثة في مقر جمال العمر

أنور الشريعان: لا تنمية دون تطور التعليم

قال مرشح الدائرة الأولى د.أنور الشريعان إن الاهتمام بقضايا التعليم يجب ان يكون ضمن أولويات المرحلة المقبلة لاسيما انه لا تنمية دون ان يكون عامل التعليم والتدريب ودعم الموارد البشرية احد ابرز مكوناتها التنظيمية فلا تنمية دون تطور التعليم فالتنمية ليست مباني وطرقا وانما فكر وتعليم.

وأكد الشريعان قائلا ان قربي من عملية التعليم كوني أعمل في جامعة الكويت كأستاذ لعلم الاقتصاد منذ سنوات ومنخرطا في عملية التدريس والتعليم أجد ان دعم أطر وأنظمة التعليم يجب ان تخرج عن إطارها الحالي الى دور مؤسسي وتنتهجه الدولة في رعاية التعليم وربط مخرجاتها مع سوق العمل.

وأشار الشريعان الى ان الاهتمام بعملية التعليم أصبحت ضرورة أساسية ولا خيار لنا سوى العمل مجتمعين في خدمة قضايا التعليم كما انتهجتها العديد من الدولة المتقدمة والتي ما تطورت إلا بدعمها للتعليم كسنغافورة وماليزيا.

وذهب الشريعان قائلا: اننا نجد اليوم وللأسف الشديد انتشار عملية الدروس الخصوصية فلا يخلو بيت وأسرة لا تعاني من تلك الظاهرة التي أرهقت ميزانية العائلة، بل وقللت تلك الظاهرة دور المدرسة والعملية التربوية وأضعفتها.

وبين الشريعان: نتمنى ان نخدم جميعا قضايا التعليم والتربية ولا تقف عند حد الأطروحات الانتخابية فمستقبل أبنائنا وبناتنا أكبر من ان يكون مادة انتخابية ونؤكد انها مسؤولية الجميع ولا تقف عند شخص أو أشخاص محددين فكلنا مسؤول في دعم تلك القضية مجتمعين واضعين المصلحة العليا للمجتمع نصب أعيننا مع ربطها بعملية التوظيف وسياسات العمل والتي تحتاج الى إعادة هيكلة تجعل من الموظف الكويتي أكثر انتاجية.

وأشار الشريعان: ان انشاء مدينة جامعية تضم كبريات الجامعات العالمية هو حلم يراودني ويراود شباب الكويت بالتأكيد، فقد سبقتنا في ذلك عدد من دول الخليج مع العلم ان المجتمع الكويتي مجتمع متحضر ومحب للعلم كما نقرأه واقعا ملموسا من الرعيل الأول ومن الآباء والأجداد فنجدهم منذ سنوات تأسيس الكويت يتحدثون بعدة لغات الى جانب اللغة العربية بل ونجدهم حريصين كل الحرص على التعليم النوعي.

واختتم مرشح الدائرة الأولى د.أنور الشريعان تصريحه: ان تطوير التعليم يجب ان ينتقل من عملية التلقين الى عملية الإبداع وهذا لا يأتي إلا من خلال جهود مترامية أبرزها تطور الفكر التربوي والتعليمي للقائمين على المؤسسات التعليمية والتربوية.

د.أنور الشريعان

حذر من استفحال الأزمة وانعكاسها السلبي على المجتمع

المرداس: يجب اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لحل الأزمة الإسكانية

طالب مرشح الدائرة الانتخابية الخامسة نايف المرداس باتخاذ اجراءات عاجلة وحاسمة لحل الأزمة الإسكانية التي تعانيها الكويت منذ عقود وتفعيل التعاون بين الجهات الحكومية المعنية بهذه القضية والقطاع الخاص الذي يعد شريكا فاعلا في عملية التنمية في البلاد، مؤكدا ان الأزمة الإسكانية تراوح مكانها منذ اكثر من عقدين ومازالت تؤرق جميع شرائح المجتمع الكويتي لاسيما الشباب منهم، بسبب البطء في وضع الحلول الشاملة لهذه القضية واللامبالاة في التعامل معها من الجهات الحكومية، لاسيما المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وعلى ان تكون القضية الاسكانية ضمن اولويات عمل كل من الحكومة الجديدة ومجلس الأمة الجديد.

وشدد المرداس على ضرورة ان تأخذ القضية الإسكانية حقها من البحث والدراسة السريعة والجدية بهدف انهاء معاناة آلاف العائلات الكويتية التي تنتظر الحصول على مسكن ملائم في اسرع مدة زمنية ممكنة، مضيفا ان الزيادة الكبيرة والمستمرة في عدد المواطنين لم تتواكب على الاطلاق مع الإسراع في تأمين السكن المناسب او الأرض الملائمة لهم مما زاد في تعقيد المشكلة الإسكانية.

وحذر المرداس من استفحال هذه الأزمة ما لم تتسارع الجهود من كل الجهات الحكومية المعنية لحلها ومعالجتها وتلافي آثارها السلبية، مشيرا الى ان حل هذه المشكلة يقتضي تعاون المؤسسة العامة للرعاية السكنية مع البلدية ووزارات الأشغال والدفاع والنفط والكهرباء والماء، بإشراف مباشر ومستمر من مجلس الوزراء، وبإشراك القطاع الخاص من خلال آليات شفافة للإسراع في توفير الأراضي المناسبة وتخليصها من الاشكاليات والعوائق النفطية والعسكرية والزراعية مع توفير كل البنى التحتية المناسبة وتخفيض المدد الزمنية التي تستغرقها الدراسات الهندسية الى أقصى حد ممكن.

نايف المرداس

طالب الحكومة بالمزيد من الاهتمام بقضايا المرأة

بوعباس: يجب مساواة المرأة مع الرجل في حق التجنيس للزوج والأبناء

دعا مرشح مجلس الأمة في الدائرة الأولى د.يوسف بوعباس الحكومة ممثلة في جميع وزرائها إلى إعطاء المرأة الكويتية اهتماما أكبر في ظل ما تعانيه العديد من التشريعات من قصور تجاه المرأة التي تعتبر المحور الأساسي للأسرة.

وقال: إننا لا نقلل مما تقوم به الدولة من جهود تجاه المرأة، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود خلل أو تقصير في بعض الأمور التي تمس جوانب وقضايا حيوية تجاهها. وأوضح أنه بات من الضروري أن يكون هناك امتيازات أخرى في قانون المرأة الإسكاني بجانب معالجة جميع السلبيات وإلغاء بعض المتطلبات، مثل طلب ورقة من المطلق لإثبات حالة الحضانة الى جانب إلغاء شرط وجود أقرباء مع المستحقة للسكن، ليكون معها، وذلك كي لا تحرم المستحقة جراء شروط تعجيزية. كما طالب بضرورة رفع قيمة القرض الى أكثر مما هو معتمد حاليا، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار العقارات والمنازل والشقق. وقال إنه يجب أن تتساوى حقوق المرأة مع الرجل في موضوع التجنيس للزوج والأبناء. وأعرب عن أمله أن نرتقي بهذا القانون المهم الذي يؤمن الاستقرار للأسرة الكويتية ويحفظ كيانها، مشددا على أهمية تلبية جميع طموحات المرأة الكويتية التي لها دور فعال ومهم في المجتمع الكويتي.

وقال إن المتطلبات الحقوقية للمرأة وقضاياها التي تعد في سلم أولوياته هي جزء من قضايا الرجل باعتبار أن المرأة هي الأم والزوجة والأخت والبنت وغيرها، الأمر الذي يتطلب معالجة القوانين غير المنصفة للمرأة. ودعا الى معالجة التشريعات المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية المجحفة بحق المرأة، حيث يجب تقليص سنوات الخدمة للتقاعد وتعديل قانون الخدمة المدنية الذي يتعلق بإجازة الأمومة لتصبح براتب كامل بدلا من نصف راتب، وتمديد إجازة الوضع من شهرين الى ستة أشهر تسهيلا وتقديرا لدورها باعتبارها حاضنة للاطفال ومربية للاجيال.

وانتقد بوعباس ممارسات وأداء بعض النواب السابقين الذين لم يسعوا بشكل جاد لدراسة مشاكل المرأة والعمل على حلها، بل اهتموا بقضايا عديمة الجدوى، وتركوا أهم القضايا المطروحة على الساحة الكويتية، لذلك أطالب المجلس المقبل بأن يكون له رأي آخر وإعادة النظر في قضايا المرأة من خلال وضعها على أولويات القضايا التي سيتم مناقشتها تحت قبة البرلمان الذي نتمنى أن يضم مجموعة من النواب يتمتعون بأفكار صائبة قادرة على عبور البلاد لبر الأمان.

د.يوسف بوعباس

الصراع بين مجلسي الأمة والوزراء ساهم في فقدان الثقة لدى الشارع

أحمد العبيد: الأداء الحكومي حول قضية التنمية كان مخيباً للآمال ونسب الإنجاز لا تزال دون الطموح

أكد أحمد العبيد ـ مرشح الدائرة الأولى ـ أن هناك المزيد مما يجب عمله لتحريك عجلة التنمية في الكويت، وقال انه على الرغم من إقرار خطة متكاملة في المجلس السابق بميزانية تقديرية تصل لـ 37 مليار دينار، ومن توافر الفوائض المالية الكبيرة إلا أن الأداء الحكومي كان مخيبا للآمال، ونسب الإنجاز لاتزال دون الطموح. وأضاف العبيد، أنه من غير المقبول إيجاد العذر للحكومة على هذا الفشل الذريع، ولكن من الصعب تحميلها اللوم كاملا، فالسجال السياسي حول قدرة مجلس الوزراء، ومدى جديته، وثقة البرلمان في مصداقية المسؤولين عن الخطة، والصراع الداخلي في مجلس الوزراء، بالإضافة إلى الصراع بين مجلسي الوزراء والأمة، كانت جميعها عوامل ساهمت بشكل كبير في فقدان الثقة بالخطة، وبطء القطاع الخاص في التفاعل مع متطلباتها، وعزوف قطاعات كبيرة في المجتمع عن العمل من أجل إنجاحها. كما أوضح أحمد العبيد أن مشاريع الخطة الكبرى مثل مدينة الحرير، ومترو الأنفاق، وتطوير البنية التحتية للخدمات كانت مبعث أمل للكويتيين جميعا، وأن هذا الأمل بمستقبل الكويت هو ما يمكن أن يلهم كافة قطاعات المجتمع لتعمل معا في اتجاه واضح، وهدف محدد، كما كان مشروع بناء وطن متقدم ومتطور في جميع المجالات الدافع الرئيسي لفترتي الستينيات والسبعينيات، حين كانت الكويت، مركز إشعاع في كل المجالات على مستوى المنطقة. وأضاف أحمد العبيد ان أهمية خطة التنمية تكمن في المدى الذي يمكنها فيه توحيد الكويتيين حول هدف عام، يدفع بنا للمشاركة في ركب التقدم على مستوى المنطقة، وإعادة مكانتها الريادية، التي تستحقها، والتي أؤمن بقدرة الكويتيين على الوصول إليها. وأشار العبيد الى أنه لابد من إعادة تشكيل الفريق المسؤول عن الخطة، باستقطاب كفاءات كويتية مشهود لها وإعطائها صلاحيات تساعدها على التنفيذ، كما لابد من تغيير أسلوب العمل، فالتركيبة الحالية للفريق المسؤول عن الخطة من خلال وزارة التنمية، تبتعد بها عن مركز القرار في الوزارات المختلفة، وعلى الرغم من أهمية وجود فريق مسؤول عن الخطة بشكلها العام، إلا أن التركيز لابد أن يكون على تنفيذ الخطة من خلال مؤسسات الدولة، لا من خلال مؤسسة موازية تدفع بالعمل إلى التنافس والصراع، بدل التكامل والهدف المشترك. وأكد أحمد العبيد أن على مجلس الأمة القادم مسؤولية كبيرة في التعامل مع تحديات الخطة، وأهمها سرعة إقرار مشاريع القوانين المتعلقة بالخطة، بالإضافة إلى المساهمة الفاعلة في دفع عجلة الانجاز، وتعزيز الثقة بالسلطة التنفيذية متى ما بدأ العمل. كما أشار أحمد العبيد إلى أهمية البدء بجدية في إعطاء القطاع الخاص ما يحتاجه من ضمانات للاستثمار في مشاريع خطة التنمية، فالقطاع الخاص هو شريك رئيسي في تقدم الكويت، ومع ذلك، لابد من التأكيد على وضع شروط عادلة للاستثمار، وايجاد فرص عادلة للجميع، كما يجب التأكيد على حماية حقوق العاملين في تلك المشاريع، والتأكيد على تشجيع الاستفادة من الأعمال الصغيرة كلما كان ذلك مناسبا.

أحمد العبيد